مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 14 مارس 2024

رويترز: المدير المالي لماكدونالدز يقول إن المبيعات الخارجية ستضعف أكثر في الشرق الأوسط

(ترجمات . رويترز)

سلط تقرير نشرته وكالة رويترز الضوء على استمرار الخسائر التي تتعرض له الشركات الداعمة لدولة الاحتلال في ضوء حملة المقاطعة لتلك العلامات التجارية في دول الشرق الأوسط.

ونقلت الوكالة عن المدير المالي لشركة ماكدونالدز إيان بوردن قوله يوم الأربعاء إن المبيعات الدولية لشركة ماكدونالدز ستنخفض على التوالي في الربع الحالي، تحت ضغط الصراع في الشرق الأوسط وضعف الطلب في الصين، مما أدى إلى انخفاض أسهم الشركة بنسبة 2% في التعاملات المبكرة.

وقال بوردن في مؤتمر «يو بي أس» العالمي للمستهلكين والتجزئة إن المبيعات المماثلة للربع الأول في قطاع الأسواق التنموية الدولية المرخصة لشركة ماكدونالدز ستكون «أقل قليلًا» من فترة الثلاثة أشهر السابقة.

وفي فبراير، فشلت الشركة على نطاق واسع في تقديرات وول ستريت لمبيعات الربع الرابع في هذا القطاع، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الاحتجاجات وحملات المقاطعة ضد عديد من العلامات التجارية الغربية بسبب موقفها المؤيد لإسرائيل في الحرب في غزة.

وقال بوردن «إننا نواصل التعامل مع آثار الحرب في الشرق الأوسط. ولكننا نشهد أيضًا ما يمكن أن أسميه بداية بطيئة في الصين هذا العام».

وتواجه الشركات العالمية مثل ماكدونالدز أيضًا ضعف الطلب في الصين، حيث أدت مشكلات التوظيف وأزمة العقارات المتفاقمة والشكوك الاقتصادية إلى تثبيط معنويات المستهلكين.

ميدل إيست أي: حكومة السيسي «تمنح عفوًا» لمقاتلي تنظيم الدولة الذين ارتكبوا جرائم حرب في سيناء

(ترجمات . ميدل إيست آي)

استعرض تقرير نشره موقع ميدل إيست أي ما كشفته منظمة هيومن رايتس ووتش ومؤسسة سيناء حول عفو السلطات عن عناصر من تنظيم الدولة متهمة بارتكاب انتهاكات.

ونقل الموقع البريطاني ما جاء في تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش ومؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، الأربعاء، أن السلطات المصرية أبرمت اتفاقات عفو «مشكوك فيها» مع أعضاء مشتبه بهم في جماعة تابعة لتنظيم داعش في شمال سيناء، دون خطط لمحاكمتهم على جرائم خطيرة ضد المدنيين.

ووفقًا للأدلة التي جمعتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان ومنظمة هيومن رايتس ووتش، بما في ذلك تصريحات

علنية لمسؤولين في حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي، فقد منحت السلطات أعضاء ولاية سيناء عفواً مقابل تسليم أسلحتهم واستسلامهم للجيش.

وقال أحمد سالم، المدير التنفيذي لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان: «إن العفو عن أعضاء الجماعات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم يجب ألا يشمل أبداً أولئك الذين ارتكبوا عمداً جرائم خطيرة مثل استهداف المدنيين أو قتلهم عمداً».

وقال سالم: «على السلطات المصرية أن تضع استراتيجية وطنية لمحاكمات ولاية سيناء، بما يضمن عدم إفلات المسؤولين المباشرين عن الجرائم الخطيرة من العقاب».

وخاض الجيش المصري، بمساعدة رجال القبائل المحليين، حرباً ضد أعضاء ولاية سيناء بين عامي 2013 و2022.

وقد هُزمت المجموعة، التي كانت صغيرة نسبياً وسيئة التسليح، وفقاً للجيش المصري ومصادر قبلية محلية في سيناء تحدثت إلى موقع ميدل إيست آي.

وخلال الحرب، هُجّر الآلاف من السكان الأصليين في قرى شمال سيناء قسراً ولم يعودوا بعد إلى أراضيهم، التي تحول جزء كبير منها إلى منطقة عازلة على طول الحدود مع إسرائيل وغزة.

خلال ما يقرب من 10 سنوات من الأعمال العدائية، قامت هيومن رايتس ووتش ومؤسسة سيناء بتوثيق جرائم الحرب التي ارتكبها طرفا النزاع. واتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش الجيش المصري بارتكاب «جرائم حرب محتملة». ولم تقم القاهرة بعد بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة أو تقديم أي شخص إلى العدالة.

كما اتُهمت ولاية سيناء بارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء.

وفي إحدى الحوادث، أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن هجوم على مسجد محلي في عام 2017 أدى إلى مقتل أكثر من 300 من المصلين. وتقدر الحكومة المصرية أن ما لا يقل عن 650 مدنياً قتلوا على يد ولاية سيناء منذ عام 2013.

وسبق أن اتهمت المنظمتان الحقوقيتان السلطات باحتجاز وإساءة معاملة الإناث والأقارب الصغار للمشتبه بهم في تنظيم الدولة للضغط على المشتبه بهم لتسليم أنفسهم.

تسمح قوانين النزاعات المسلحة بمنح أوسع نطاق ممكن من العفو عند انتهاء الأعمال العدائية، لكن ذلك لا يشمل الأفراد المشتبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي أو المتهمين بارتكابها.

وقالت المنظمتان: «يجب على السلطات أن تعلن عن المعايير المستخدمة لمنح العفو والتدابير المتخذة لضمان تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة إلى العدالة».

وقد وصل الرئيس السيسي إلى السلطة في عام 2014 بعد انقلاب قاده ضد سلفه المنتخب ديمقراطيا، محمد مرسي، قبل عام. وجُددت ولايته الرئاسية مرتين، في عام 2018 وأواخر العام الماضي، بعد الانتخابات التي شابتها حملة قمع شرسة على معارضيه. ووعد مرارا بإنهاء التمرد المسلح في سيناء.

وقال بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، إن العفو الممنوح لأعضاء تنظيم الدولة يتناقض تناقضاً صارخاً مع سياسة السيسي المتمثلة في اعتقال عشرات الآلاف من المنتقدين السلميين منذ عام 2013.

وكتب على منصة إكس: «بينما تقوم الحكومة المصرية بسجن عشرات الآلاف من سجناء الرأي السلميين تعسفياً

لمدة 10 سنوات تقريبًا، في انتهاك للقانون والدستور، ومعاملتهم ومعاملة أسرهم بأبشع أنواع المعاملة، فإنها تعفو عن أعضاء تنظيم داعش، الذين قد يكونون متهمين بالقتل الجماعي للمدنيين والجنود».

ويوجد في السجون المصرية ما لا يقل عن 65 ألف سجين سياسي معارض للسيسي، بحسب دراسة نشرتها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في أبريل 2021.

فرنسا 24: المصريون يلجأون إلى المنافذ المخفضة مع حلول شهر رمضان

(ترجمات . فرانس 24)

تناول تقرير نشرته وكالة فرانس برس اتجاه المصريين لترشيد نفقاتهم مع قدوم شهر رمضان في ظل ارتفاع الأسعار.

وقالت الوكالة الفرنسية إن انخفاض الجنيه المصري ومعدلات التضخم المرتفعة تسببا في تقليص إنفاق عديد من المستهلكين في شهر رمضان.

وفي حين أن الشهر الكريم هو تقليديًا وقت الصيام والصلاة، فهو أيضًا فرصة لعديد من العائلات للالتقاء معًا لتناول وجبات الإفطار.

ولمكافحة أزمة تكلفة المعيشة، تدير الحكومة سوقًا للمواد الغذائية منخفضة الأسعار. ولكن هذه الأسواق مفتوحة حتى الآن فقط خلال شهر رمضان. ويتجه المصريون إلى تلك الأسواق المخفضة مع ارتفاع التضخم.

أدى التضخم في مصر إلى زيادة تكاليف الأطعمة الأساسية التي يتناولها المصريون تقليديًا خلال وجبات وتجمعات رمضان.

وتعاني عديد من العائلات المصرية ماليًا بسبب ارتفاع التضخم وتبحث عن خيارات غذائية ميسورة التكلفة.

ويساهم انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية مثل الدولار في ارتفاع الأسعار.

وتوفر أسواق الأسعار المخفضة بدائل أرخص للمستهلكين المصريين المتضررين من التضخم خلال شهر رمضان.

ويبقى أن نرى ما إذا كانت الحكومة ستواصل تشغيل الأسواق منخفضة السعر بعد شهر رمضان.

ميدل إيست مونيتور: المصريون في الخارج يرسلون المزيد من الأموال إلى الوطن بعد انخفاض قيمة العملة

(المصريين في الخارج . ميدل ايست مونيتور)

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست مونيتور الضوء على زيادة تحويلات المصريين في الخارج بعد تخفيض مصر لقيمة العملة المحلية.

ونقل الموقع البريطاني عن مسؤولين ومصرفيين اليوم الأربعاء إن المصريين العاملين في الخارج بدأوا في تحويل المزيد من الأموال إلى مصر منذ أن خفضت البلاد قيمة عملتها تخفيضًا حادًا الأسبوع الماضي.

وفي 6 مارس، خفضت مصر سعر صرف الجنيه المصري إلى نحو 50 جنيهًا للدولار من أقل بقليل من 31 جنيهًا، إذ كان سعره ثابتًا خلال الأشهر الـ 12 السابقة. ومنذ ذلك الحين، تعزز الجنيه تدريجيًا، ويجري تداوله عند 48.40 اليوم.

وقال أربعة مصرفيين لرويترز إن التحويلات ارتفعت في الأسبوع الذي أعقب خفض قيمة العملة. وقال مصرفيون واقتصاديون إن المصريين في الخارج كان يحتفظون بأموالهم أو يرسلونها إلى وطنهم خارج النظام المصرفي عبر السوق السوداء، حيث انخفض الجنيه الشهر الماضي إلى 70 جنيها للدولار.

وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أيضًا إن التحويلات تتزايد، دون أن يذكر أرقامًا.

ويأتي تخفيض قيمة العملة ضمن اتفاق دعم مالي بقيمة 8 مليارات دولار وقعته مصر الأسبوع الماضي مع صندوق النقد الدولي.

وانخفضت التحويلات في الربع الثالث من عام 2023، وهي أحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي، إلى 4.52 مليار دولار من 6.44 مليار دولار في العام السابق. وقد وصلت إلى 8.15 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2021، قبل أشهر من الحرب في أوكرانيا التي ساعدت في إثارة أزمة العملة في مصر.

وقال أحد كبار المصرفيين إنه لم ير أي أرقام بشأن المبلغ الإجمالي للتحويلات منذ خفض قيمة العملة.

وأضاف: «لكن التدفق بشكل عام جيد جدًا».

كما أدى النقص المزمن في العملة الأجنبية إلى تراكم البضائع في الموانئ المصرية.

وقال مدبولي إن مصر أفرجت عن بضائع بقيمة 3 مليارات دولار من الموانئ خلال الأيام القليلة الماضية.

الإندبندنت: مقتل ثلاثة رهبان مصريين في دير بجنوب إفريقيا

(ترجمات . إندبندنت)

اهتمت الصحافة الأجنبية بمقتل ثلاثة من الرهبان المصريين بطريقة وحشية داخل دير في جنوب إفريقيا.

وفي هذا الصدد، نقلت صحيفة الإندبندنت البريطانية عن الشرطة في جنوب إفريقيا يوم الأربعاء أن الرهبان المنتمين إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تعرضوا للطعن حتى الموت وألقت الشرطة القبض على المشتبه به.

وقتّل الرهبان يوم الثلاثاء في دير القديس مرقس الرسول والقديس صموئيل في مدينة كولينان شرق العاصمة بريتوريا.

وأعلنت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية أن الرهبان الذين قتلوا في جنوب أفريقيا هم: الراهب القمص تقلا الصموئيلي، والرهبنة يسطس أفا مرقس، والرهبنة مينا أفا مرقس الراهب القمص تكلا الصموئيلي، والراهب يسطس آڤا ماركوس، والراهب مينا آڤا ماركوس. وكان الثلاثة مواطنين مصريين.

وتعرض شخص رابع للضرب بقضيب حديدي قبل أن يلوذ بالفرار ويختبئ في إحدى غرف الدير.

والمشتبه به الذي ألقي القبض عليه هو رجل يبلغ من العمر 35 عاما. ولم تقدم الشرطة اسمه أو أي تفاصيل أخرى. وكان من المقرر أن يمثل أمام المحكمة يوم الخميس.

وقال المتحدث باسم الشرطة العقيد ديماكاتسو نيفوهولوي في بيان إن الدافع وراء الهجوم غير واضح، لكن يبدو أنه لم تجري سرقة أي شيء من الدير.

وقالت الشرطة إنها تبحث عن عدد من المشتبه بهم.

أفريكا ريبورت: مصر تتوسط في محادثات السلام السودانية في الوقت الذي تشدد فيه حدودها

(ترجمات . أفريقيا ريبورت)

استعرض تقرير نشره موقع أفريكا ريبورت أعده جون أفريك توسط مصر في محادثات تهدف إلى وقف الحرب في السودان.

وقال الموقع الفرنسي إن مصير طالبي اللجوء السودانيين كان على جدول الأعمال في سلسلة اجتماعات عقدت في القاهرة، في وقت تقوم فيه الشرطة المصرية بعمليات طرد جماعي في جنوب البلاد.

استقبلت العاصمة المصرية مؤخرًا مزيجًا مثيرًا للاهتمام من الزوار السودانيين. ففي 8 مارس، سافر رئيس الوزراء السوداني السابق عبد االله حمدوك إلى القاهرة بدعوة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وكان القائد العسكري الفعلي للسودان، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قد سبقه بعشرة أيام لحضور اجتماع في القصر الرئاسي المصري في 29 فبراير.

والتقى الفريق البرهان بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم 29 فبراير في القصر الرئاسي المصري لمناقشة محادثات السلام في السودان.

كما توجه رئيس الوزراء السابق حمدوك إلى القاهرة يوم 8 مارس بدعوة من الرئيس السيسي.

وتتوسط مصر في محادثات السلام في السودان بينما تقوم أيضًا بتشديد حدودها وطرد طالبي اللجوء السودانيين

من جنوب مصر.

ويظهر مزيج الزوار السودانيين الذين يزورون القاهرة أن مصر تريد التأثير على التطورات السياسية في السودان المجاور.

وتهدف مصر إلى استخدام نفوذها لتحقيق الاستقرار في السودان وفي الوقت نفسه السيطرة على حدودها التي يسهل اختراقها والتي يعبرها اللاجئون.

ويسعى الرئيس السيسي والحكومة المصرية إلى لعب دور في التوسط في الأزمة السياسية في السودان.

وتعتبر مصر الاضطرابات السياسية في السودان تهديداً أمنياً وتريد التوسط للتوصل إلى حل من خلال اجتماعات دبلوماسية رفيعة المستوى.

فاينانشيال تايمز: بروكسل تعد حزمة مساعدات بقيمة 7.4 مليار يورو لمصر

(اقتصادي . فاينانشال تايمز)

استعرض تقرير نشرته صحيفة فاينانشيال تايمز إعداد الاتحاد الأوروبي لحزمة مساعدات بقيمة 7.4 مليار يورو لمصر.

وقالت الصحيفة البريطانية إن الاتحاد الأوروبي يقوم بإعداد حزمة مساعدات بقيمة 7.4 مليار يورو لمصر تهدف إلى دعم اقتصادها، وسط مخاوف من أن تؤدي الصراعات في غزة والسودان إلى تفاقم المشاكل المالية في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا وزيادة ضغوط الهجرة على أوروبا.

ومن المقرر أن تتوجه رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إلى القاهرة يوم الأحد مع رؤساء وزراء اليونان وإيطاليا وبلجيكا لوضع اللمسات النهائية على الاتفاقية والإعلان عنها.

وتلفت الصحيفة إلى أن الصفقة المقترحة هي الأحدث في سلسلة من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع دول شمال إفريقيا بهدف تجنب عدم الاستقرار الاقتصادي في الدول المجاورة لأوروبا ووقف الهجرة غير الشرعية من إفريقيا.

ويأتي ذلك في أعقاب اتفاقات أخرى مع تونس وموريتانيا تعهدت فيها بتقديم أموال وحوافز أخرى مقابل تحسين مراقبة حدود البلدين، على الرغم من مخاوف السياسيين والمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان وفعالية مثل هذه الترتيبات.

ويختتم الاتفاق شهوراً من المفاوضات التي تسارعت في أعقاب هجوم 7 أكتوبر على إسرائيل والحرب اللاحقة، وسط مخاوف من تحركات محتملة للاجئين من غزة. لكن السلطات المصرية أبقت حدودها مغلقة مع القطاع ورفضت مراراً فكرة محاولة إسرائيل تهجير أعداد كبيرة من سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة إلى شبه جزيرة سيناء.

ويتضمن الاتفاق دعم قطاع الطاقة في مصر والمساعدة في التعامل مع العدد المتزايد من اللاجئين السودانيين في البلاد. كما تتعهد بالمساعدة في تحصين حدود مصر مع ليبيا، حيث يعبر الناس البحر المتوسط في طريقهم إلى أوروبا، وفقًا لعدد من مسؤولي الاتحاد الأوروبي المطلعين على الأمر.

وتتضمن الحزمة المخطط لها 7.4 مليار يورو في شكل منح وقروض حتى نهاية عام 2027.

ويمكن دفع نحو مليار يورو من المساعدات المالية الطارئة على الفور. وهناك مبلغ آخر قدره 4 مليارات يورو من المساعدات المالية الكلية، المرتبطة بالإصلاحات في إطار برنامج صندوق النقد الدولي الموسع قيد المناقشة، وسيحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وقال المسؤولون إن بقية الحزمة ستُستخلص من مصادر تمويل مختلفة للاتحاد الأوروبي.

وقال مسؤول مشارك في الاستعدادات إن الاتفاق «جوهري، ولكنه مهم من الناحية الاستراتيجية»، مضيفًا: «نحن قلقون بشأن حدودين - الحدود السودانية المصرية، حيث يدخل السودانيون البلاد، والحدود المصرية الليبية، حيث يخرج الناس من البلاد».

ونقلت الصحيفة عن وزير الهجرة اليوناني ديميتريس كيريديس قوله إن مصر لعبت «دورًا رئيسًا وحاسمًا للغاية» في إدارة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وقال كيريديس للصحيفة: «ليس لدينا تدفقات مباشرة خارج مصر». لكنه أضاف: «هناك مصريون يعبرون شرق ليبيا».

وقال إنه من الضروري تقديم دعم فوري لمصر، التي تواجه «أزمة اقتصادية خطيرة وأزمة لاجئين خطيرة».

وفي العام الماضي، سجلت المنظمة الدولية للهجرة حوالي 286 ألف مهاجر غير نظامي وصلوا إلى الاتحاد الأوروبي عبر طرق برية وبحرية مختلفة.

ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تستضيف مصر حوالي 480 ألف لاجئ وطالب لجوء مسجل، فر معظمهم من الحرب الأهلية في السودان التي اندلعت في أبريل 2023.

وقال مسؤول ثان بالاتحاد الأوروبي اطلع على المناقشات إن الاتفاق من المرجح أن يعيد صياغة بعض برامج الدعم الحالية من الاتحاد الأوروبي لمصر، التي ظلت منذ فترة طويلة شريكًا مهمًا للتكتل.

وأصبحت الترتيبات مع دول ثالثة أداة رئيسة لسياسة الاتحاد الأوروبي في سعيه لإدارة الهجرة على الرغم من الاتهامات بأن الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة الحدود يدعم بشكل غير مباشر انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان. وقام عبد الفتاح السيسي، الذي تولى السلطة في انقلاب عسكري عام 2013، بقمع المعارضة. وفي العام الماضي، تقدم 26500 مصري بطلب اللجوء في الاتحاد الأوروبي، ارتفاعًا من 15400 في عام 2022، وفقًا لوكالة اللجوء بالاتحاد الأوروبي.

ودافعت المفوضية الأوروبية وساسة آخرون عن الاتفاقيات باعتبارها أداة فعالة لإدارة الهجرة، نظرا لزيادة عدد الوافدين إلى الكتلة.

وقال كيريديس: «يمكننا أن نتحدث عن حالة حقوق الإنسان في مصر بقدر ما تريد. لكن لدي أيضًا هذا الوضع الحقيقي».